أخلاقيات البحث العلمي وفقا للقرار الوزاري رقم 933 وإشكالية الأمانة العلمية

د. حماش سيلية. ط.د سليمان قنقارة

جامعة: طاهري محمد بشار – الجزائر

الملخص:

يشكل البحث العلمي في المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية المتخصصة منطلقا هاما في مساعي المجتمعات نحو الرفعة والتقدم، لاسيما البحوث التي يتوفر فيها مقومات علمية رئيسية، فالبحث العلمي ليس نشاطا يقوم به الباحث فقط لأغراض الترقيات والرتب العلمية وإنما هو أيضا يعد عملية أخلاقية يقوم على مجموعة من العناصر والمعايير والقيم الأخلاقية التي يجب على الباحث الالتزام بها للوصول إلى حلول لمشكلات تؤرق المجمع، ومما لا شك فيه أن الأمانة العلمية تأتي على رأس هذه القيم الأخلاقية، إذ تعتبر من أهم مقومات البحث العلمي ونجاحه، وهي الضمانة الوحيدة لاستمرار كل إبداع فكري ونتاج عقلي، لذلك نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى توضيح أهم المبادئ التي تحكم منظومة أخلاقيات البحث العلمي وفقا للقرار الوزاري رقم 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبيان أساليب وآليات التي تواجه بها السرقة العلمية التي تعد أحد أوجه تجاوز الأمانة العلمية وبالتالي عدم احترام اخلاقيات البحث العلمي، وابراز الممارسات الخاطئة المخالفة للأمانة العلمية المنتشرة في الأوساط الأكاديمية.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الأمانة العلمية، السرقة العلمية، أخلاقيات البحث العلمي.

Abstract:

Scientific research in university institutions and specialized research centers represents an important starting point in societies, endeavors towards progress, Especially research in which the main scientific components are available, scientific research is not considered an activity that the researcher does not only for the purposes of promotion and scientific ranks, but also an ethical process based on a set of elements, standards and ethical values that the researcher is obliged to reach solutions to problems that affect the complex. There is no doubt that scientific honesty comes at the forefront of these ethical values, because it is considered one of the most important components of scientific research and its success, and it is the only guarantee for the continuation of all intellectual creativity and mental production, therefore we aim through this research paper to clarify the most important principles that govern the system of ethics of scientific research in accordance with the decision Ministerial No. 933 issued by the Ministry of Higher Education and Scientific Research, and a description of the methods and mechanisms put in place that face scientific theft, which is one of the aspects of transcending scientific trust, and therefore lack of respect for ethics of scientific research, and highlighting wrong practices that violate scientific trust More prevalent in academic circles.

key words: Scientific Research, Scientific honesty, Scientific theft, Research ethics.

المقدمة:

اصبحت الحاجة إلى الدراسات والبحوث ضرورة ملحة بسبب التفجر العلمي المعرفي والتسابق نحو الوصول إلى المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل التقدم للانسان وتضمن له التفوق على غيره، فللبحث العلمي في عصرنا مكانة رائدة ومتميزة وهو ما أدى بالدول المتقدمة إلى الاهتمام به بعد ادراكها أن تحظر الامم يقاس بمدى اهتمامها بالبحث العلمي، لذلك اولت لمجالات هذا الأخير أي البحث العلمي الدور الأبرز في تمتين دعامتها وتحقيق تطورها، إذ يعد هذا الأخير أداة موضوعية للكشف عن الحقائق وإيجاد الحلول لمختلف المعضلات التي تتعرض لها المجتمعات سواء على الجانب العلمي والمعرفي أو المجتمعي،

ونظرا لأن البحث العلمي يعد من أهم أوجه النشاط الفكري فإن المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية المتخصصة تبذل جهودا في إكساب الباحثين مهارات بحثية تجعلهم قادرين على إضافة معرفة جديدة عن طريق جمع وتقويم المعلومات وعرضها بطريقة علمية سلمية وإتباع الأساليب الصحيحة.

تعد أخلاقيات البحث العلمي من الأولويات التي يجب التحلي بها كما أنه موضوع مهم يقتضي الكثير من الاهتمام ويستحق الدراسة، ورغم أن لكل تخصص تصوره المعرفي لهذه الأخلاقيات إلا أن المبادئ العامة تكاد أن تكون موحدة لذلك لابد من دراستها ودراسة حيثياتها وموضوعاتها، و للوصول إلى تحليل لمختلف هذه الأهداف نطرح الإشكالية التالية: **فيما تتمثل المبادئ التي تبنى عليها أخلاقيات البحث العلمي وفقا للقرار الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 933؟ وما هي ضوابط وشروط إجراء البحوث العلمية في الدراسات الإنسانية وفقا للأمانة العلمية ؟** ومن خلال ذلك سنحاول دراسة هذه الورقة البحثية بتقسيمها إلى مبحثين.

1-1- المفاهيم ذات الصلة بأخلاقيات البحث العلمي

اعتماد المبادئ الأخلاقية في البحوث العلمية تساعد الباحثين في الانضباط لتنسيق الأعمال والأنشطة العلمية لذلك سنحدد من خلال هذا المبحث أهم المصطلحات التي لها علاقة بالبحث العلمي وهي الأخلاق، الأمانة العلمية، السرقة العلمية وسنتعرض لكل مصطلح على حدى.

المطلب الأول: الأخلاق والبحث العلمي

الأخلاق من الركائز الأساسية لناء المجتمعات الإنسانية وتطورها، ولكن بالمقابل لا يمكن لهذه المجتمعات بناء قوتها وتطورها إلا بالعلم، فكلاهما ركيزتين أساسيتين للتقدم والتطور.

أولا: مفهوم الأخلاق

تعتبر الأخلاق شكلا من أشكال الوعي الإنساني، تقوم على ضبط وتنظيم سلوك الإنسان في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية، مستمدة قواعدها من عدة مناهل لاسيما منها: الدين الذي وضع أساسا لتنظيم الحياة الاجتماعية وعلاقات الإنسان سواء مع نفسه أو مع الغير، كما تستمد من القواعد العامة التي يستوحيها من خلال الإرث الإنساني والاجتماعي بصفة عامة، ومن القاعدة العامة التي يستوحيها الفاعل الأخلاقي[1].

فتعرف الأخلاق على أنها صفة في النفس تظهر آثارها في الكلام والسلوك العلمي والمظهر الخارجي والصحبة المختارة، فالخلق عبارة عن أمر حسن أو قبيح كامن داخل النفس، تصدر عنه الأعمال والتصرفات بتلقائية من غير الحاجة إلى تفكير وتأمل[2].

ثانيا: مفهوم البحث العلمي: يعرف البحث العلمي على أنه "وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالاضافة

إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات المنهج العلمي"[3].

يعرف أيضا على أنه "هو محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها، وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وادراك، يسير في ركب الحضارة العالمية، ويسهم فيها اسهاما انسانيا حيا شاملا"[4].

ثالثا: الضوابط الاخلاقية في البحوث العلمية

تحكم العملية البحثية مجموعة من الضوابط الأخلاقية التي يحب أن تتوفر في شخص الباحث وفي طريقة بحثه هذه الضوابط تتمثل في:

1- **الضوابط الأخلاقية أثناء تخطيط البحث:** بحيث يجب أن لا تتطابق الخطة البحثية مع أي دراسة أخرى، ضف إلى ذلك تجنب أن تؤدي الدراسة أو البحث إلى الحاق ضرر ظاهر أو محتمل لأشخاص آخرين بأي شكل من الأشكال.
2- **الضوابط الأخلاقية أثناء جمع المعلومات:** وهنا يمكن حصر أغلبية اختراقات الضوابط الأخلاقية، إذ يجد الباحث إشمالية التوفيق بين أفكاره وارائه والمعلومات المتاحة.
3- **الضوابط الأخلاقية أثناء معالجة المعلومات:** من عدم الاخلاق البحثية أن يتعامل الباحث مع المعلومة ليتوصل إلى نتائج تدعم أفكاره مستخدما في ذلك المنهج والأدوات البحثية الخاطئة.
4- **الضوابط الأخلاقية في الأمانة العلمية:** تصاحب الأمانة العلمية كل مراحل البحث العلمي لأنه في الأصل يجب أن يكون الباحث أمينا في أداء واجبه البحثي[5].

المطلب الثاني: الأمانة العلمية

تعتبر الامانة العلمية من أهم اخلاقيات البحث العلمي بحيث أنه لابد على الباحث أو الطالب عند تعامله مع الدراسات السابقة أن يتحلى بالامانة العلمية في استعمال المراجع وكل الابحاث التي ساعدته ليقدم بحث أكاديمي مميز ويتصف بالحصرية والشمولية.

أولا: مفهوم الأمانة العلمية

معنى الأمانة العلمية أن يكون الباحث أمينا شريفا صادقا، فيفصح عما إذا كان قد استعان في بحثه بعمل شخص آخر أو استشهد بقول أحدهم في معرض حديث ما، ويمتنع أن يسلب من غيره ثمرة تعبه وينسبها إلى نفسه دونما وجه حق[6].

ثانيا: صور الأمانة العلمية

تتجلى الأمانة العلمية في في صور ومظاهر شتى أهمها:

- إظهار الاقتباس أو إعادة الصياغة المأخوذة من كتاب آخر؛
- إظهار كيفية الاستفادة من أعمال الكتاب الآخرين في تكوين رأي ما؛
- الاستشهاد بأعمال الاخرين والاشارة اليها كمراجع؛
- اعادة صياغة أعمال الكتاب الأخرين حتى يسهل على القارئ فهمها ويلفت انتباهه إلى النقاط المهمة مع الاشارة اليها[7].

ثالثا: فوائد الأمانة العلمية

تتمثل فوائد الأمانة العلمية في إرجاع الفضل لاخرين على الافكار والمعلومات التي قدموها كذلك نقدم للقراء مصادر المعلومات حتى يتمكنوا من معرفة مكانها ودراستها، كما نبين للاخرين كيف استفدنا من اعمال الآخرين، فنثبت اننا احترمنا مجتمعنا العلمي ونقدر الاسهامات المعرفية والعلمية التي قدمها غيرنا.

المطلب الثالث: السرقة العلمية

السرقة العلمية من المشاكل الأخلاقية المعقدة في البيئة الجامعية بحيث أصبحت من بين أكثر الظواهر السلبية التي تهدد مستقبل البحث العلمي.

أولا: مفهوم السرقة العلمية

السرقة العلمية هي استخدام غير معترف به لافكار واعمال الآخرين يحدث بقصد أو بغير قصد سواء كانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة فهي تمثل انتهاكا اكاديميا خطيراً عرفها القرار الوزاري رقم 933 على أنها كل عمل يقوم به الطالب أو الاستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في الانتحال وتزوير النتائج أو غش في الاعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية وبيداغوجية أخرى[8].

ثانيا: الانواع المختلفة للسرقة العلمية

تتمثل صور السرقة العلمية في:

1- **الانتحال:** هو قيام شخص بتبني أفكار أو كتابات شخص آخر واعتبارها ملكا له، دون الاشارة إلى مصدرها بقصد أو من غير قصد[9].
2- **السرقة الفكرية:** هي تبني افكار ونماذج فكرية وعقلية خاصة وتضمينها بصورة واضحة أو خفية في الأعمال والرسائل الاكاديمية.
3- **السرقة الادبية:** تتمثل السرقة الادبية في سرقة الافكار والالفاظ والصور البلاغية والبيانية من الاعمال الادبية من مسرحيات وروايات وكتب أدبية ونثر وحكم وأمثال انتجتها عقول الغير.

ثالثا: حالات السرقة العلمية وفقا للقرار الوزاري رقم 933

تضمن القرار الوزاري رقم 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المادة الثالثة منه عن الحالات التي يمكن ادراجها ضمن نطاق السرقة العلمية، هذه الحالات تتمثل في:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجالات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين دون ذكر مصدرها وأصحابها الاصليين؛
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها أو أصحابها الأصليين؛
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين؛
- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير انجز من قبل هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا؛
- استعمال انتاج فكري فني معين أو ادراج خرائط أو صور أو منحيات بيانية أو جداول احصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الاشارة إلى مصدرها وأصحابها الاصليين؛
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الاستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر؛
- قيام الاستاذ الباحث أو الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بادراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في اعداده؛
- قيام الباحث الرئيسي بادراج إسم باحث آخر لم يشارك في انجازالعمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استناذا لسمعته العلمية؛
- قيام الاستاذ الباحث أو الاستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف اخرى بانجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي؛

- استعمال الاستاذ الباحث أو الاستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات؛
- ادراج اسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسي المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في اعمالها[10].

1-2- طرق وأساليب تجنب الوقوع في السرقة العلمية

نص القرار رقم 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في طياته على مجموعة من التدابير الوقائية والعقابية في سبيل التصدي لجريمة السرقة العلمية ومكافحتها هذه الأساليب تتمثل في:

المطلب الأول: الآليات الوقائية للحماية من السرقة العلمية

نصت المواد من 04-07 من القرار رقم 933 أهم التدابير الوقائية لمكافحة وتنجب الوقوع في جريمة السرقة العلمية وتتمثل في:

أولا: التحسيس والتوعية

بالرجوع إلى نص المادة 04 الرابعة من القرار رقم 933 نجد أن الشرع الجزائري حدد جملة من التدابير التي تقوم عليها فكرة التحسيس والتوعية التي تحول دون الوقوع في السرقة العلمية هذه التدابير تتمثل في:

- تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية.

- تنظيم مدوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والاساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه؛
- ادراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي؛
- اعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي؛
- إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالاجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

ثانيا: برمجيات كشف السرقة العلمية

تعبر مجموعة من البرامج المتخصصة في كشف السرقة العلمية وهي برمجيات متاحة على الانترنيت تكون مجانية أو بمقابل بقوم بكشف ومضاهاة النصوص لكشف التعرض للانتحال والسرقة، تتمثل أهم وظائف هذه البرمجيات في:

- مضاهاة وثيقة بوثيقة أخرى وبيان نسبة أوجه التشابه والاختلاف بينهما؛
- المساعدة في اجراء التصويبات علة ملف الوثيقة التي يتم فحصها؛
- طياعة التقارير مع امكانية حفظها في صيغات ملفات نصية؛
- اختزان تقارير فحص الوثائق بحساب المستخدم؛
- مشاركة التقارير مع افراد آخرين مسجلين على نفس البرنامج؛
- التعامل مع الوثائف بأكثر من لغة[11].

ثالثا: تفعيل دور المجالس العلمية للمؤسسات الجامعية

يتم تفعيل دور ومهام المجالس العلمية للمؤسسات الجامعية من خلال:

- تحديد عدد الرسائل والأطروحات التي يمكن أن يشرف عليها كل أستاذ، وهذا حتى يستطيع المشرف متابعة كل مراحل إعداد وكتابة الأطروحة أو المذكرة، وبالتالي منع الطالب من الوقوع في فخ السرقة العلمية؛
- احترام تخصص الاستاذ في مجال الاشراف على نشاطات البحث، وكذا في مجال تعيين في لجان الخبرة والمناقشة لأن ذلك من شأنه أن يعمل على اكتشاف الغش الاكاديمي في حالة ارتكابه من قبل الطالب؛
- انشاء قاعدة بيانات خاصة بعناوين الاطروحات والمذكرات وموضوعاتها، بحيث يستند عليها الطالب فياختيار موضوع لم يسبق تناوله من قبل، وذلك من أجل تجنب عملية النقل والسرقة العلمية؛
- تقديم تقرير سنوي من قبل الطالب أو الاستاذ أو الباحث عن حالة تقدم اعمال بحثه أمام الهيئات العلمية المختصة من أجل متابعته وتقييمه مع اجباره على بذل مجهود أكبر في رفع النسبة المئوية للتقدم في البحث[12].

رابعا: استحداث مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية

استحدث لدى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مجلس للآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية يتشكل من 10 اعضاء من مختلف التخصصات ووفقا للمعايير التالية:

- النزاهة العلمية؛
- عدم التعرض لأية عقوبة تأديبية، تتعلق بأخلاقيات المهنة وأدابها؛
- السيرة الأكاديمية والعلمية؛
- الانتماء لذوي الرتب العليا في المؤسسة؛
- التعهد الكتابي بالالتزام بقولعد النزاهة والسرية والموضوعية والانصاف في العمل[13]؛

تتمثل مهام هذا المجلس فيما يأتي:

- دراسة كا اخطار بالسرقة العلمية واجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها؛
- تقدير درجة عدم الالتزام بقواعد الاخلاقيات المهنية والنزاهة العلمية لكل حالة تعرض عليه؛
- تقدير درجة الضرر اللاحق بسمعة المؤسسة وهيئاتها العلمية؛
- إحالة كل حالة تتعلق بالسرقة العلمية على الجهات الادارية المختصة في المؤسسة، مشفوعة بتقرير مفصل يبين حالات الانتحال والسرقة العلمية في العمل موضوع الاحالة[14].

خامسا: الرقابة

طبقا لنص المادة السادسة من القرار رقم 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فإنها تلزم المؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث المتخصصة باتخاذ التدابير الرقابية التالية:

تأسيس على مستوى موقع كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي قاعدة بيانات لكل لاعمال المنجزة من قبل الطلبة والاساتذة الباحثين والاساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين يشمل لاسيما:

- مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير واطروحات الدكتوراه، تقارير التربصات الميدانية، ومشاريع البحث والمطبوعات البيداغوجية؛
- ادراج اسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من أصحابها أو دون مشاركة الفعلية من أصحابها.

المطلب الثاني: الآليات العقابية في حالة وقوع السرقة العلمية

نظم القرار رقم 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاحكام المتعلقة في حالة السرقة العلمية حيث ميز في ذلك بين العقوبة الخاصة بالطالب والخاصة بالاستاذ الباحث والاستاذ الباحث الجامعي الاستشفائي والباحث الدائم[15].

أولا: العقوبة الخاصة بالطالب

طبقا لنص المادة 35 من القرار رقم 933 لسنة 2016 فإنه كل طالب يقوم بتصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة الثالثة من هذا القرار المذكورة سابقا، وله صلة بالاعمال البيداغوجية المطالب بها في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها، فإنه يعرضه إلى ابطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه[16].

ثانيا: العقوبات الخاصة بالباحث والأستاذ الباحث الجامعي الاستشفائي والأستاذ الباحث الدائم

كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 03 من هذا القرار وله صلة بالاعمال العلمية البيداغوجية المطالب بها من طرف الاستاذ الباحث، الاستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، والباحث الدائم، في النشاطات البداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى والمثبتة قانونا، أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه، أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر[17].

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول أن اعتماد المبادئ الأخلاقية في البحوث العلمية تساعد الباحثين في الانضباط والتنسيق في الاعمال العلمية البحثية، كما تخدم هذه المبادئ أهداف وغايات

البحث، فتنطبق على الاشخاص الذين ينجزون البحوث العلمية وغيرها من الأشطة العلمية أو الابداعية وعليه نتوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يمكن القول أنه هناك علاقة وطيدة بين الاخلاق والبحث العلمي اذ أن هذا الأخير لا يستقيم دون احترام المبادئ الاخلاقية وعلى رأسها الأمانة العلمية بما تنطوي عليها من نزاهة ومصداقية.
- الالتزام الاخلاقي ينتج لنا معرفة نوعية ودقيقة وبحوث أصيلة نراهن عليها مسبقا.
- الامانة العلمية في النقل من أهم أخلاقيات البحث العلمي، ركزت المؤسسات الجامعية إلى الحد من السرقات العلمية، وفرضت على الباحث أن يكون ذو صفات وظوابط علمية اخلاقية، وأن يتحلى بالأمانة العلمية في النقل من المصادر والمراجع وكل الابحاث التي ساعدته في تقديم بحثه.
- الاجراءات التي وردت في طيات القرار الوزاري رقم 933 لسنة 2016 بتطبيقها سوف يتم الرقي بالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية إلى أفضل المستويات.
- نبذ كل أعمال الغش الاكاديمي والسرقة العلمية لأن هذه الاخيرة تؤثر سلبا على جودة التعليم والبحث العلمي.

وفي ختام بحثنا نوصي بـ:

- التوعية على انشاء الطالب على مبدأ الأمانة العلمية.
- قيام الجامعات ومراكز الابحاث بدورها في مجال الأمانة العلمية.
- عقد محاضرات للتعريف بأبجديات البحث العلمي الضرورية، والتعرف على الأساليب التي تجنبهم الوقوع في السرقات العلمية.

الهوامش:

---

[1] ازروال يوســـف، ليلى عجال، تدابير مواجهة الســـرقة العلمية وأخلاقية البحث العلمي وفقا للقرار رقم 933 المؤرخ في 28جويلية 2016، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، جانفي 2018، ص 380.

[2] عبد الله بوجرادة، أخلاقيات البحث العلمي والسـرقة العلمية، مجلة دفاتر السـياسـة والقانون، جامعة قاصـدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص 01.

[3] جحنيط حمزة، المبادئ الأســاســية والأخلاقية للبحث العلمي، الملتقى الوطني: الأمانة العلمية، الجزائر العاصــمة، 11- 0007- 2017، ص 20، نقلا عن أحمد بدر، أصــول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، 1973، ص 18

[4] المرجع نفســه، ص 20، نقلا عن ثريا عبد الفتاح ملحس، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1960، ص 24.

[5] نســيمة طويل، الضــوابط الأخلاقية للبحوث العلمية بين الالتزام والخروق العلمية، الملتقى الوطني الأمانة العلمية، الجزائر العاصمة، 11- 07 - 2017، ص 35.

[6] هاجر بوزناد، الأمانة في البحث العلمي بين الواقع والمأمول، جامعة سكيكدة، 10جوان 2019، ص 02.

[7] المرجع نفسه، ص 02.

[8] المادة 03 من القرار رقم 933 الصــــادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخ في 28 جويلية 2016، المتعلق بتحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية.

[9] نورة ســعد اليمني، الأمانة العلمية في إعداد البحوث والدراســات الاجتماعية والنفســية، مجلة فكر الثقافية، اليمن، 31 ديسمير 2019.

[10] المادة 03 من القرار رقم 933 المتعلق بتحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية، السالف الذكر.

[11] اجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد الثامن، المجلد الثاني،، ديسمبر 2017، ص201.

[12] طالب ياسين، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار رقم 933 ملتقى الوطني: الأمانة العلمية، الجزائر، 11-07- 2017، ص 85.

[13] المادة 08،09 من القرار رقم 933 المتعلق بتحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من الســرقة العلمية، الســالف الذكر.

[14] المادة 13 من نفس القرار.

[15] مســعود هيلالي، الآليات التشــريعية للحماية من الســرقة العلمية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد العاشر، جوان 2018، ص 118.

[16] المادة 35 من القرار رقم 933 المتعلق بتحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية، السالف الذكر.

[17] المادة 36 من القرار رقم 933 المتعلق بتحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية السالف الذكر.